Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 | ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

The impact of legislative specialization in achieving sustainable development

[1] Prof. Dr. Abdul Basit Jassim Muhammad
[1] Department of Law/College of Law and Political Science/University of Anbar

1: Email: www.aabdulbaset2@uoanbar.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Abstract: Today, governments are intensifying their efforts, in almost all countries of the world, at various levels, and in the foreseeable and long term, seeking to develop the necessary plans and strategies to ensure a better future and a decent life for current and future generations, within a circle called (sustainable development). Since the law - in the contemporary state - represents the guardian and guide for any effort, whether undertaken by governments or individuals, and since the role of legislative specialization in achieving sustainable development is still not highlighted by specialists, and since the enactment of specialized legislation in the direction of achieving sustainable development is a transformational approach towards addressing the pressing environmental, social and economic challenges of our time; because it aims to address fundamental issues that drive effective change towards a more sustainable future by focusing on specific areas, this study came to answer questions focused on the concept and role of legislative specialization in achieving sustainable development, by following the methodology of analysis and comparison. The study came out with a result indicating the necessity of relying on the standard of applied efficiency in evaluating legal texts specialized in sustainable development, and that specialized legal texts should be clear in determining the form of interaction between governments, the business sector and civil society as strategic partners, as well as Innovation in texts is the driving force for developing cooperation and communication between countries, and helps stimulate the exchange of new ideas, competencies and experiences, and the need to view specialized texts as a form of achieving integration of international relations that enables rapid response to technological innovations and modern developments in the field of sustainable development.

DOI
10.37651/aujlps.2024.151615.1301

Submitted: 28/5/2024
Accepted: 7/6/2024
Published: 2/9/2024

Keywords:
Legislative specialization
Sustainable development
Global economy
Environmental law
Comparative studies.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثر التخصص التشريعي في تحقيق التنمية المستدامة

أ. د. عبد الباسط جاسم محمد [١]
قسم القانون/كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الأنبار

المستخلص

تكثف الحكومات اليوم جهودها، وفي جميع دول العالم-تقريباً-وعلى مختلف المستويات، وخلال المديين المنظور والطويل، ساعيةً إلى وضع الخطط الضرورية والاستراتيجيات اللازمة لضمان مستقبل أفضل وعيش كريم للأجيال الحالية والقادمة، ضمن حلقة تدعى (التنمية المستدامة(، ولمَّا كان القانون-في الدولة المعاصرة-يمثل الحارس والموجه لأي جهد سواء أكانت تقوم به الحكومات، أم الأفراد، وإذ أنَّ دور التخصص التشريعي في تحقيق التنمية المستدامة لا يزال غير مبرز من قبل المختصين، ولمَّا كان سنُّ تشريعات متخصصة في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة بمثابة نهج تحولي باتجاه معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الملحة في عصرنا؛ لأنه يستهدف معالجة قضايا أساسية تدفع التغيير المؤثر نحو مستقبل أكثر استدامة عبر تركيزها على مجالات بعينها، لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلات تنصب على مفهوم ودور التخصص التشريعي في تحقيق التنمية المستدامة، باتباع منهجية التحليل والمقارنة، وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها ضرورة الركون إلى معيار الكفاءة التطبيقية في تقييم النصوص القانونية المتخصصة بالتنمية المستدامة، وأن تكون النصوص القانونية المتخصصة واضحة في تحديد شكل التفاعل بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني كشركاء استراتيجيين، كما أنَّ الابتكار في النصوص هو القوة الدافعة لتطوير التعاون والتواصل بين الدول، ويساعد على تحفيز تبادل الأفكار والكفاءات والخبرات الجديدة، ووجوب النظر إلى النصوص المتخصصة على أنها شكل من أشكال تحقيق تكامل العلاقات الدولية تمكن من الاستجابة السريعة للابتكارات التكنولوجية والتطورات العصرية في مجال التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تخصص تشريعي، تنمية مستدامة ، اقتصاد عالمي ، قانون بيئي ، دراسات مقارن

المقدمة

ساهمت التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ترسيخ القناعة بضرورة البحث عن استراتيجيات ونماذج جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم، كما أن الانتقال إلى الرقمنة، وسعي الدول العصرية لتعزيز دور المجتمع المدني وأولوية المصالح الوطنية، جعل البحث عن أدوات لتوفير تنمية مستدامة ومنسقة أمراً ضرورياً، في إطار خلق بيئة اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية مؤاتية تسهم في تحقيق تفاعل متزن بين جميع المشاركين في السوق، فكان الابتكار الاجتماعي إحدى أدوات التحول الفعالة، لتمتعه بإمكانات تحويلية اجتماعية وسياسية كبيرة[1].

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن التنمية المستدامة في العالم تتطلب جهوداً كبيرة واهتماماً أكثر ممَّا هو عليه، على المستوى الحكومي، مع إمكانية تفعيل القوانين التي تقرها الدساتير، بقصد الوصول إلى إقرار استراتيجية استشرافية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ليمكن القول بأن عملية التنمية المستدامة تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافها، وذلك من خلال اتباع منهجية بحثية تقوم على النهج الوصفي والتحليلي والمقارن كلما كان ذلك ممكناً.

ولعلَّ أهمية البحث تتجلى في السعي نحو عرض أهم جوانب التنمية المستدامة، مع إبراز الجهود الدولية الساعية نحو تحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، وأنه لابد للدول كافة من اتخاذ الخطوات اللازمة لمسايرة هذا التوجه، وأن يكون ذلك مقروناً بجدّية فاعلة لتأمين الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، حاضراً ومستقبلاً، مع تسليط الضوء على أحدث برامج التنمية المستدامة في العالم لجهة واقعها ومتطلبات تطبيقها، للوصول إلى نتيجة ايجابية-قدر الإمكان-تؤمن حياة الفرد الحالي والقادم.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التخصص التشريعي وبين تحقيق التنمية المستدامة، ويستكشف تطور المفهوم، ودوره في حماية البيئة، والآثار الاقتصادية، واعتبارات العدالة الاجتماعية، والتطبيق العملي لتنفيذه، عبر الإشارة لحالات تطبيقية، وللعوائق، والاتجاهات المستقبلية، مع محاولة الإجابة عن تساؤلات من أمثلة ما المقصود بكل من التخصص التشريعي والتنمية المستدامة؟ وما العلاقة بين تطور التخصص التشريعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وما هي تحديات تحقيق التخصص التشريعي في مجال التنمية المستدامة؟ وما دور التخصص التشريعي في حماية البيئة، وما أثر سنّ تشريعات بيئية متخصصة على الاستدامة؟ وما فوائد التشريعات البيئية المتخصصة والآثار الاقتصادية للتشريعات المتخصصة على الاستدامة؟ وهل أنَّ للسياسات الاقتصادية علاقة مع التنمية المستدامة؟ وهل هناك حالات عملية يمكن دراستها حول الفوائد الاقتصادية للتشريعات المتخصصة؟ وهل تعزز المناهج والشمولية التشريعية المتخصصة تحقيق العدالة الاجتماعية؟ هل يمكن الوصول إلى مرحلة الشمولية في صياغة السياسات تشريعياً ومن ثمَّ تنفيذها واقعياً

(1) Manolov, G.; Orlova, D.; Khodkovskaya, J.; Barkova, E. and Nazarov, M.: A Smart specialization strategy for sustainable development of regions, First Conference on Sustainable Development: Industrial Future of Territories (IFT 2020), *E3S Web Conf*. Vol. 208, 2020. pp. 1-8, p. 1.

بنجاح؟ كل ذلك بشكل يستظهر فهماً شاملاً لتأثير التخصص التشريعي على التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على العلاقة الطردية بين السياسة والتقدم، ووفق التصميم الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتخصص التشريعي والتنمية المستدامة

المطلب الأول: التخصص التشريعي

الفرع الأول: المقصود بالتخصص التشريعي.

الفرع الثاني: تطور التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة من منظور التخصص التشريعي.

الفرع الأول: التنمية المستدامة ومفهومها وأهدافها.

الفرع الثاني: معوقات تحقيق التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: علاقة التخصص التشريعي بتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور التخصص التشريعي في حماية البيئة.

الفرع الأول: أثر التشريعات البيئية على الاستدامة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للتخصص التشريعي على الاستدامة.

الفرع الثالث: العلاقة بين تقنين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: شمولية المناهج التشريعية المتخصصة..

الفرع الأول: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التخصص التشريعي.

الفرع الثاني: الشمولية في صياغة السياسات وتنفيذها.

الفرع الثالث: تطبيقات عملية لنجاح التخصص التشريعي.

الخاتمة.

I. المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتخصص التشريعي والتنمية المستدامة

يتضح الإطار المفاهيمي للتخصص التشريعي والتنمية المستدامة من خلال بيان حقيقة المقصود بالتخصص التشريعي، ثم الوقوف على معنى التنمية المستدامة من منظور التخصص التشريعي، في مطلبين النحو الآتي:

المطلب الأول: التخصص التشريعي.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة من منظور التخصص التشريعي.

I.أ. المطلب الأول

التخصص التشريعي:

يمكن الوقوف على مفهوم التخصص التشريعي من خلال بيان المقصود بالتخصص التشريعي، ومن ثمَّ توضيح التطورات التي شهدها التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة، وذلك في فرعين، كما يأتي:

الفرع الأول: المقصود بالتخصص التشريعي.
الفرع الثاني: تطور التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة.

I.أ.١. الفرع الأول

تعريف التخصص التشريعي:

يشير التخصص التشريعي إلى وجود أدوات مختلفة للقيام بمهام مختلفة، لكنه في عالم القوانين والأنظمة يعني تركيز المشرعين على مجالات محددة، على رأسها حماية البيئة والسياسات الاقتصادية، بهدف سنّ تشريعات أكثر فعالية وتخصصاً[١]، إذ يركز المشرعون أو اللجان التشريعية على مجال معين من السياسة أو القانون من أمثلة التنمية المستدامة بما يمكّنهم من تطوير الخبرة والكفاءة في صياغة التشريعات وتقييمها والإشراف عليها ضمن هذا المجال المحدد[٢].

يظهر الواقع وجود تباين مهم بين الجهات التشريعية في درجة توجيه التخصص التشريعي نحو موضوع بعينه، إذ يؤدي التركيز الأكبر للتخصص التشريعي إلى توجيه الحكومات جهودها التشريعية على مجموعة من الأمور القضائية المتعلقة بالسياسة، ويمكن للجهة السياسية الحاكمة الإشارة بوضوح إلى اهتماماتها ومصالحها السياسية للناخبين ومن خلال التركيز على التخصص التشريعي في مجالات بعينها، ويبدو أن حجم الجهة الحاكمة يؤثر في تركيز التخصص التشريعي، وكلما كبر حجم الجهة الحاكمة زاد مستوى تركيز التخصص التشريعي من قبلها[٣].

I.أ.٢. الفرع الثاني

تطور التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة

يكتسب البحث عن مبادرة تشريعية تتخصص في تنفيذ الإجراءات القانونية التنظيمية في مجالات الاقتصادات أهمية كبيرة، كون ذلك يشكل حجر الزاوية في ضمان إمكانية النمو الاقتصادي السريع للتنمية المستدامة للمدن والدول والمجتمعات، واتضحت مع مرور الوقت أهمية إقرار تشريعات متخصصة في التنمية المستدامة، إذ يمكن للمشرعين من خلال التركيز على قضايا محددة، صياغة قوانين تعالج التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة أكثر دقة وتأثيرا[٤].

(1) Maljean-Dubois, S.: THE EFFECTIVENESS OF ENVIRONMENTAL LAW, European Environmental Law Forum Series, Vol. 3, *Intersentia Ltd*, UK, 2017, p. 22.
(2) Intro to Political Science: specialization. Available at: https://library.fiveable.me/key-terms/intro-to-poli-sci/specialization
(3), p. 391. https://www.cambridge.org/core/journals
(4) Tretyakova, E. V.: Sustainable Development Legislative Initiative, Advances in Economics, *Business and Management Research*, Vol. 156, Conference: 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy (ISCDE 2020), pp.595-598, p. 595.

ولعل الأساس القانوني في تحقيق التخصص التشريعي يبدأ من الوثيقة القانونية الأساسية في البلاد المتمثلة بالدستور، ويشمل ذلك الاتفاقيات الدولية، المبادئ العامة وقواعد القانون الدولي، فضلا عن القوانين التنظيمية القانونية المعيارية المعتمدة في كل دولة[١].

I.ب. المطلب الثاني

التنمية المستدامة من منظور التخصص التشريعي:

لا يمكن الوقوف على التنمية المستدامة من منظور التخصص التشريعي إلاَّ ببيان مفهوم التنمية المستدامة وبسط أهدافها، ومن ثمَّ تشخيص أبرز معوقات تحقيق التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة، وذلك في فرعين

I.ب.١. الفرع الأول

التنمية المستدامة مفهومها وأهدافها:

تتمتع التنمية المستدامة بجاذبية واسعة النطاق وقليل من الخصوصية، ولكن يوجد مزيج من التنمية والبيئة بالإضافة إلى العدالة في العديد من المحاولات لوصفها. ومع ذلك، يختلف أنصار التنمية المستدامة في تأكيدهم على ما يجب استدامته، وما الذي يجب تطويره، وكيفية الربط بين البيئة والتنمية، وإلى متى. على الرغم من الغموض المستمر في التعريفات المرتبطة بالتنمية المستدامة، فقد تم تكريس قدر كبير من العمل (أكثر من ٥٠٠ جهد) لتطوير مؤشرات كمية للتنمية المستدامة. إن التركيز على مؤشرات الاستدامة له دوافع متعددة تشمل اتخاذ القرار والإدارة، والدعوة، والمشاركة وبناء التوافق، والبحث والتحليل[٢].

(١) ينظر على سبيل المثال: الفقرة الرابعة، من الجزء الأول "أحكام عامة" من دستور الاتحاد الروسي لعام ٢٠٢٠. متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21035

(2) Parris, Th. M. Ponce, Aldo F.: Explaining the allocation of legislative specialization, *Japanese Journal of Political Science*, Vol.24 (4), 2023, pp. 391-408and Kates, R. W.: CHARACTERIZING AND MEASURING SUSTAINABLE DEVELOPMENT, *ANNUAL REVIEW OF ENVIRONMENT AND RESOURCES*, Vol. 28, 2003, pp.559-586, p.559. available at:
https://www.annualreviews.org/content/journals

التنمية المستدامة ببساطة "نداء للتحرك" البشري حاضراً وفي المستقبل[١]. لقد عرفت التنمية المستدامة الاستدامة هي هدف اجتماعي للناس للتعايش على الأرض لفترة طويلة. تعريفات هذا المصطلح متنازع عليها وتختلف باختلاف الأدبيات والسياق والوقت. عادة ما يكون للاستدامة ثلاثة أبعاد: البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تؤكد العديد من التعريفات على البعد البيئي [٢] على تلبية احتياجاتها من خلال تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات وبين الموارد البيئية والمجتمعية والاقتصادية المحدودة من جهة أخرى[٣].

هناك مفهوم بارز صدر عن (Dennis Dijkzeul) يتعلق بدور برامج الأمم المتحدة الانمائية في بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب[٤]، بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضا، وهي تجديد البيئة بدل تدميرها، وتمكين الناس بدل تهميشهم، وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتأهيلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . انها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند عل النحو الذي يحافظ عل البيئة وتحقيق العدالة فيما بين الناس[٥].

(١) ظهر مصطلح التنمية المستدامة أول مرة سنة ١٩٨٠، في منشور الاتحاد الدولي من اجل حماية البيئة ولم يتم تداوله على نطاق واسع الا عام ١٩٨٧ في تقرير مستقبلنا المشترك المعروف باسم بروتيلاند الصادر من اللجنة العالمية للبيئة التابعة للأمم المتحدة وجاء هذا المنشور تقديرًا للسيدة جرو هارلم بروندتلاند، رئيسة الوزراء النرويجية السابقة ورئيسة اللجنة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

Mensah, Justice: "Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review". *Cogent Social Sciences*. 2019. Vol. 5, Issu.1: 1653531.

سهى زكي نوري: "المعوقات الدستورية والقانونية للحق في التنمية المستدامة في العراق"، *مجلة دراسات البصرة*، ٢٠٢٣، المجلد ملحق العدد ٤٨ مؤتمر، العدد ١٩٩٤-٤٧٢١، الصفحات (٣١٥-٣٣٤)، ص٣٢١.

(2) United Nations General Assembly (1987). Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future Archived 31 March 2022 at the Way Back Machine. Transmitted to the General Assembly as an Annex to document A/42/427 – Development and International Co-operation: Environment.

(3) Asamani, J. A.; Alugsi, S. A.; Ismaila, H. and Nabyonga-Orem, J.: Balancing Equity and Efficiency in the Allocation of Health Resources—Where Is the Middle Ground?, *Healthcare* (Basel). 2021, Vol. 9 Issu 10, p. 1257.

(4)) Dennis Dijkzeul: The United Nations Development Programme: The Development of Peace?, 1998, *International Peacekeeping*, 5 (4):92-119, p. 93.

(5) United Nations General Assembly, Op. Cit.

كما يمكن النظر إلى التنمية المستدامة كأسلوب للتغيير ينسجم فيه استغلال الموارد مع توجيه الاستثمارات مع التطورات التكنولوجية مع التحديث المؤسسي لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم(١).

لقد عرفت الامم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها من خلال الاعتماد على تحقيق التوازن بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(٢).

ركزت التنمية المستدامة في عمليتها على تحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع وتطوير وسائل الانتاج واساليبه وادارتها بطرق لا تؤدي ال استنزاف موارد كوكب الارض الطبيعية حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته ولا نحرم الاجيال القادمة من هذه الموارد من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون اهدار حقوق الاجيال القادمة ودون الافراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا(٣).

تشبه أهداف التنمية المستدامة قائمة المهام العالمية لجعل العالم مكانًا أفضل بحلول عام ٢٠٣٠. فهي تغطي كل شيء بدءًا من القضاء على الفقر والجوع إلى تعزيز الطاقة النظيفة والمساواة بين الجنسين(٤).

I.ب.٢. الفرع الثاني

معوقات تحقيق التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة:

على الرغم من أهمية التخصص التشريعي في التنمية المستدامة، فإن تحقيقه ليس بالأمر الهين، إذ أن تحديات مثل تغير المناخ، وعدم المساواة، واستنزاف الموارد تتطلب تشريعات ذكية ومتخصصة لمعالجتها بفعالية، ولعلَّ أبرز معوقات تحقيق التخصص التشريعي في مجال التنمية المستدامة، تتعلق بالمنظومة التشريعية ذاتها، وضرورة تحديث السلك القضائي، فضلاً عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، وحداثة تجربة المجتمع المدني، كما أنَّ عدم كفاية مصادر التمويل عائق جوهري من معوقات تحقيق التخصص التشريعي في إطار التنمية المستدامة، في عالم اليوم

تستمر الأنشطة المسببة للتدهور البيئي في الهيمنة على الاقتصاد، على الرغم من الاهتمام المتزايد بتوسيع نطاق الاستثمار الخاص لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستمرة على مستوى العالم، إذ أدت أهداف التنمية المستدامة التي صيغت مؤخرا إلى زيادة الحاجة لتصور شامل متكامل للانتقال نحو اقتصاد مستدام، ولا يزال إثبات فعالية المشاريع

(١) سهى زكي نوري: مرجع سابق، ص٣٢١.

(2) Sandrine Maljean-Dubois: Op. Cit. P. 55.

(٣) يعرف قانون حماية وتحسين البيئة العراقي النافذ رقم (٢٧)، لسنة ٢٠٠٩ التنمية المستدامة بأنها: (التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على احتياجات الاجيال القادمة من خلال المحافظة على الانظمة البيئية وبالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية).

(4) Maljean-Dubois, S.: Op. Cit. P. 138 (56).

المتوافقة مع العمل المناخي والتنمية المستدامة، سواء من حيث الأداء القابل للقياس أو القيمة مقابل المال أقل قبولاً من الناحية الواقعية[١].

أن المعوقات المتعلقة بالمنظومة التشريعية ذاتها وضرورة تحديث السلك القضائي، عائق آخر، إذ ينبغي النظر إلى القضاء كجزء من نظام المنافسة الخاص، بما يساعد على تحقيق أهداف الاستدامة مع الحفاظ على مكانة القضاء في تسوية المنازعات، شريطة الارتقاء بـالأحكام والقرارات إلى نصاف الأداء المتميز بالاستعانة من الميزات التي توفرها إدارة الجودة الشاملة بمفهومها الذي تطبقه المؤسسات الخاصة[٢].

وتتمثل المعوقات الاجتماعية في عدم التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية، وعدم تكافؤ قدرات التطور الثقافي مع سائر تغيرات البيئة الاجتماعية، إذ يمكن أن يتحقق التغيير في النظم الاقتصادية، السياسية، القانونية بسرعة أكبر من التغيير في الثقافة العامة، وربما هنا يكمن جوهر المعوق الاجتماعي في إطار التنمية المستدامة، يضاف إلى ذلك تهميش المرأة والشباب المثقف في المجتمع، وقلة فرص الحصول على العمل المناسب ما يساعد في هدر الطاقات البشرية والكفاءات الضرورية لرفد التنمية المستدامة[٣].

وتتمثل المعوقات الاقتصادية في تدهور القطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعي والغذائي وما ينتجه من أضرار اقتصادية تنعكس سلباً على قطاع الموارد البيئية، كما أن التصحر وندرة المياه وتحديات ديمومة الحياة البشرية يسبب تراجع خدمات الصرف الصحي ويفاقم خطر التلوث البيئي، ناهيك عن تردي خدمات الطاقة الكهربائية التي ترتب على ترديها ترديا أكبر في مفاصل الحياة اليومية[٤]، فضلاً عن صعوبة قياس درجة الكفاءة في العمليات

(1) Clark, R.; Reed, J. and Sunderland, T.: Bridging funding gaps for climate and sustainable development: Pitfalls, progress and potential of private finance, *Land Use Policy*, Vol. 71, 2018, pp. 335-346, p.335. available at:https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264837717310049

(٢) د.عبد الباسط جاسم محمد، "مدى إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة القضاء (العراق إنموذجاً)"، *مجلة العلوم القانونية* تصدر عن جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد ١، (٢٠٢٠): الصفحات (١٧٦-٢١٢)، ص١٧٦.

(3) Méndez-Picazo, M-T.; Galindo-Martí, M-A. and Castaño-Martínez, M-S.: Effects of sociocultural and economic factors on social entrepreneurship and sustainable evelopment, *Journal of Innovation & Knowledge*, Vol.6, Issue (2), 2021, pp. 69-77, p.69. available at: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X20300251

(4) Dahlman, C. and Mealy, S.: Obstacles to Achieving the Sustainable Development Goals, Economic obstacles and their impact on achieving sustainable development, UNDP, 2106, p.40-41.

الإدارية لتعدد معاييرها وصعوبة إقرار نظام موضوعي لتحديد مكافئات أو عقوبات العاملين في منظمات ادارة التنمية المستدامة والمسؤولين عنها[١].

كما أنَّ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، معوق من معوقات تحقيق التخصص التشريعي في مجال التنمية المستدامة، فضلاً عن ضرورة وجود التمويل اللازم لنجاح التنمية المستدامة، عبر تنفيذ مشاريع خدمية للمجتمع، مع ضآلة حجم التكامل والتبادل التجاري والاستثمارات والشراكات الفعالة بين الدول المعنية بالتنمية المستدامة[٢].

II. المبحث الثاني

علاقة التخصص التشريعي بتحقيق التنمية المستدامة:

تتضح جلياً علاقة التخصص التشريعي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال معرفة دور التخصص التشريعي في حماية وتحسين البيئة، عبر شمولية واسعة في المناهج التشريعية المتخصصة تحوي في ثناياها متطلبات الوصول إلى الاستدامة كافة، وهو ما نتعرف عليه في مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: دور التخصص التشريعي في حماية البيئة.

المطلب الثاني: شمولية المناهج التشريعية المتخصصة.

II.أ. المطلب الأول

دور التخصص التشريعي في حماية البيئة

يلعب التخصص التشريعي دوراً أساسياً في حماية البيئة وتحسينها، لما للتشريعات البيئية من أثر بيّن على تحقيق الاستدامة، كما أنَّ للتخصص التشريعي آثاراً اقتصادية لها مساس مباشر بتحقيق الاستدامة، فضلاً عن العلاقة الطردية بين تقنين السياسات الاقتصادية وبين تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما نتعرف عليه في الفروع الثلاث الآتية:

الفرع الأول: أثر التشريعات البيئية على الاستدامة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للتخصص التشريعي على الاستدامة.

الفرع الثالث: العلاقة بين تقنين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

---

(1) Agustian, K.; Pohan A. and Zen. A.: Human Resource Management Strategies in Achieving Competitive Advantage in Business Administration, *Journal of Contemporary Administration and Management*, 2023, Vol. 1, Issus (2), pp. 108-117, p.110.

(٢) د. عمرو محمد ناجى نجار: "دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية* تصدر عن جامعة الاسكندرية، المجلد (١) العدد (٢)، (٤٨٢-٣٣٨)، (٢٠٢٣): ص٤٨٢.

II.أ.١. الفرع الأول

أثر التشريعات البيئية على الاستدامة:

تضمن التشريعات البيئية حماية موارد كوكب الارض من أجل الأجيال القادمة فهي الملاك الحارس للاستدامة، وتودي القوانين المتخصصة دوراً حاسماً في الحفاظ على النظم البيئية، والحد من التلوث، ومكافحة تغير المناخ(١).

يشتمل القانون البيئي من منظور تشريعي على المبادئ والتوجيهات والسياسات واللوائح التي سنَّتها جهات مختصة وطنية أو دولية، الغرض منها حماية البيئة والحفاظ عليها، وضمان ملاءمتها للأجيال الحالية والمستقبلية(٢)، والقانون البيئي مجموعة قواعد ولوائح وأوامر وقوانين وقيود تهتم بصيانة وحماية البيئة الطبيعية لبلد ما، والقانون البيئي مزيج من القوانين واللوائح ومبادئ القانون العام تغطي موضوعات تلوث الهواء وتلوث المياه والنفايات الخطرة والبرية والحياة البرية المهددة بالانقراض(٣)، وهو يصدر من أعلى الجهات الحكومية، ولذلك ليس للمستوى الأدنى من الحكومة اتخاذ قرارات تعيق أهداف الاستدامة(٤)، ويأتي امتياز التشريع البيئي المتخصص هذا من دوره المؤدي إلى هواء أنظف، ومياه أكثر أمانًا، وموائل أكثر صحة للحياة البرية، وطبعاً يستطيع المشرعون من خلال استهداف قضايا بيئية محددة، إحداث فرق حقيقي في السعي لعالم أكثر استدامة(٥)، إذ يشكل القانون البيئي إطاراً حيوياً يعزز الاستدامة وحماية النظم البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، ويعالج عددًا قضايا جودة الهواء والماء واستخدام الأراضي وحماية الحياة البرية، والتخفيف من آثار تغير

(1) Maljean-Dubois, S.: Op. Cit. P. 273.
(2) Maljean-Dubois, S.: Op. Cit. P. 152.
(٣) وفقًا للمادة ٢ (أ)، من قانون حماية البيئة الهندي لعام ١٩٨٦، تشمل البيئة الماء والهواء والأرض والعلاقات المتبادلة القائمة بين الماء والهواء والأرض والكائنات البشرية والكائنات الحية الأخرى والنباتات والكائنات الحية الدقيقة والممتلكات. النص الإنكليزي متاح على الموقع: https://pcb.ap.gov.in/UI/environment_acts_rules.aspx
(4) Medina, R.; Tarlock, A.D. Addressing climate change at the state and local level: using land use controls to reduce automobile emissions. *Sustainability*, 2010, Vol. 2, 1742–1764.
(5) Sandrine Maljean-Dubois: Op. Cit. P. 291.

المناخ، وإدارة النفايات عبر آليات قانونية لإدارة الأنشطة البشرية المؤثرة على البيئة يهدف تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة[١].

II.أ.٢. الفرع الثاني

الآثار الاقتصادية للتخصص التشريعي على الاستدامة:

تحث القوانين البيئية الحكومات على البحث عن حلول مبتكرة لتقليل استهلاك الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات، وتحفز هذه اللوائح مختلف المؤسسات على تبني تقنيات أنظف، واتباع ممارسات كفاءة استخدام الطاقة، واستكشاف البدائل المستدامة، ومن خلال تحفيز الابتكار، تساهم القوانين البيئية في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوفير التكاليف، وتطوير فرص جديدة في الأسواق[٢].

إن المبدأ الأساس في السعي نحو التنمية المستدامة يتركز في عملية صنع قرار متكاملة، تدمج عند سنّ التشريعات الاعتبارات والأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية[٣]، إذ يساعد تكامل الأهداف الوطنية المتعددة بالضرورة في تجاوز المعوقات ويعزز الابتكار التكنولوجي، إذ تقدم مجموعة أوسع من الأهداف المتكاملة خيارات أكثر لتحقيق أهداف الاستدامة[٤]، ومن المهم جداً التكامل بين مستويات الحكومة كافة لاسيما تلك المسؤولة عن الجانب الاقتصادي، إذ تكون الآثار الاقتصادية لهدف معين من أهداف الاستدامة مرتبطة بشكل وثيق مع القواعد القانونية المتصلة بالتشريعات البيئية المتخصصة.

II.أ.٣. الفرع الثالث

العلاقة بين تقنين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة:

وثقت العلوم البيئية تغيرات كبيرة ومثيرة للقلق في أنظمة الأرض، بدءًا من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، إلى التغيرات في الدورات الهيدرولوجية والغذائية واستنزاف الموارد الطبيعية[٥]، هذه التغيرات البيئية العالمية لها عواقب سلبية كبيرة محتملة على رفاهية

(1)Amrit Bidya Ventures LLP: Importance of Environmental Laws, 2023, available at:
https://www.linkedin.com/pulse
(2) Ibid.
(3) Ashford, N. A. and Hall, R. P.: The importance of regulation-induced innovation for sustainable development. *Sustainability*, 2011, Vol. 3, pp. 270–292, p. 285.
(4) Ibid, p.287.
(5) Peter, M.; Mooney, V. H. A.; Lubchenco, J. and Melillo, J. M.: Human domination of earth's ecosystems, 1997, *SCIENCE*, Vol. 277 (5325), pp. 494-499, p.495.

الإنسان في المستقبل، وتثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحضارة العالمية تسير على مسار مستدام أم أنها "تستهلك الكثير" من خلال استنفاد رأس المال الطبيعي الحيوي[١].

ينشأ الحجم المتزايد للنشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من تأثيرات متزايدة على الأرض المحدودة من التغيرات الديموغرافية الرئيسية - بما في ذلك النمو السكاني، والتحولات في البنية العمرية، والتحضر، وإعادة التوزيع المكاني من خلال الهجرة[٢] وارتفاع نصيب الفرد من الدخل والنمو، التحولات في أنماط الاستهلاك، مثل زيادة استهلاك اللحوم مع ارتفاع الدخل[٣]، وهذه الجوانب تحتاج تدخلاً تشريعياً متخصصاً لمعالجتها، الأمر الذي يصب في النهاية في صالح تحقيق الاستدامة.

ويمكن القول بوضوح أنَّ تقنين السياسات الاقتصادية بشكل ناجع هي ما يحدد نجاح أو فشل جهود الاستدامة، وتستطيع البلدان-من وجهة نظرنا-تعزيز اقتصاداتها مع حماية الكوكب في الوقت نفسه عبر تنفيذ التخصص التشريعي التي تشجع التكنولوجيات الخضراء، والممارسات المستدامة، والتجارة العادلة.

II.ب. المطلب الثاني

شمولية المناهج التشريعية المتخصصة:

تعزز شمولية المناهج التشريعية المتخصصة العدالة الاجتماعية من خلال التخصص التشريعي، غير أن ذلك يتطلب شمولية في صياغة السياسات وتنفيذها، وصولاً إلى تطبيق عملي ناجح للتخصص التشريعي، وهو ما نراه في الفروع الثلاث الآتية:

الفرع الأول: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التخصص التشريعي.

الفرع الثاني: الشمولية في صياغة السياسات وتنفيذها.

الفرع الثالث: تطبيقات عملية لنجاح التخصص التشريعي.

II.ب.١. الفرع الأول

تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التخصص التشريعي

رغم من عدم وجود تعريف محدد للعدالة الاجتماعية، إلاَّ أنَّ المبادئ الأساسية لها تشترك في هدف عام يتمثل في الشمول والإنصاف، ولتحقيق أهداف هذه العدالة، وضعت

(1) Arrow, K.; Dasgupta, P.; Goulder, L.; *et al*., Are we consuming too much? *Journal Economic Perspect*ive, 2004, 18 (3), pp. 147–172. available at: https://www.aeaweb.org/articles

(2) Seto, K. C.; Güneralp, B. and Hutyra, L. R.: Global forecasts of urban expansion to 2030 and direct impacts on biodiversity and carbon pools, 2012, *Proc Natl Acad Sci USA*, 109 (40), pp. 16083–16088.

(3) Tilman, D.; Balzer, Ch.; Hill, J. and Befort, B. L.: Global food demand and the sustainable intensification of agriculture, 2011, *Proc Natl Acad Sci USA* 10 (50), pp. 20260–20264. available at: https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/22106295/

مجموعة مبادئ أخلاقية للمجتمع العادل، على رأسها المساواة في الحصول على السلع الاجتماعية، ما يعني أن موارد المجتمع متاحة للجميع بالتساوي، فيتمتع الجميع بفرص متساوية في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، ليضمن الجميع الحصول على الموارد ذاتها بالقدر نفسه[١]، والإنصاف في الحصول على الفرص ذاتها لتحقيق النجاح، لا بدَّ أن يتمَّ بعيداً عن أي ظلم أو تمييز[٢].

ومفهوم التقسيم العادل والمنصف للموارد والفرص والامتيازات في المجتمع، نظرة دينية في الأصل[٣]، أصبحت تعني فيما بعد التنظيم العادل للمؤسسات الاجتماعية التي توفر الوصول إلى الفوائد الاقتصادية أو العدالة التوزيعية[٤].

ويعزز التنوع علاقة العدالة الاجتماعية بالتخصص التشريعي، حين تكون الحكومة ومعها قادة الأعمال ممثلين بالفعل وعلى نطاق واسع للمجتمع الذي يمثلونه، وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يكون هناك نساء وملونو البشرة في مختلف مناصب السلطة حسب، بل يجب أيضًا تمثيل مجتمعات الأقليات على قدم المساواة في المؤسسات العامة، فضلاً عن حظر التمييز بكل أشكاله[٥].

كذلك يعزز مبدأ المشاركة علاقة العدالة الاجتماعية بالتخصص التشريعي، بمعنى أن كل فرد في المجتمع لابدَّ أن يكون له صوت في اتخاذ القرارات المهمة، وعلى الرغم من بقاء عدد من المجتمعات تضع السياسات العامة فيها مجموعة صغيرة من المتنفذين دون استشارة المجتمع الذي يمثلونه، الأمر الذي يستبعد-ولو عن غير قصد-جزءً مهماً من المجتمع، فإنَّ منح

(1) Mollenkamp, D. Th.: Social Justice Meaning and Main Principles Explained, ECONOMY, ECONOMICS, 2014. Available at: https://www.investopedia.com/terms/s/social-justice.asp

(2) Ibid.

(3) Burke, Th. P.: The Origins of Social Justice: Taparelli d'Azeglio, 2014. Available at: https://isi.org/intercollegiate-review/the-origins-of-social-justice-taparelli-dazeglio/

(٤) مصطلح العدالة الاجتماعية واسع، مع إن المحددات الاجتماعية مثل فجوة الثروة العرقية أو عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية تظهر بشكل كبير في تحليل العدالة الاجتماعية، وقد أضحت تطبيقات تتعلق بالعدالة الاجتماعية، مثل نظرية العرق النقدية، ساحة معركة للسياسة الأمريكية.

Wiley, L. F.; Yearby, R.; Clark, B. R. and Mohapatra, S.: The Social Determinants of Health, Health Disparities, and Health Justice, *Journal Law Med Ethics*. 2022; 50 (4): 641–649. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10009371/

(5) Marabelli, M.; Zaza, S.; Masiero, S.; Li, J. (Lydia) and Chudoba, K.: Diversity, Equity and Inclusion in the AIS: Challenges and opportunities of remote conferences, 2023. Available at: https://doi.org/10.1111/isj.12458

صناع السياسات العامة ممثلي الأقليات دورهم والنظر في احتياجاتهم من شأنه معالجة هذا القصور.[١]

والذي نعتقد أنَّ التخصص التشريعي يؤدي دورا حاسماً في تعزيز العدالة الاجتماعية، فمن خلال تلبية الاحتياجات المجتمعية المحددة وضمان التوزيع العادل للموارد والفرص، ومن خلال استهداف قضايا مثل الفقر والتمييز والحصول على الخدمات الأساسية، يمكن للقوانين المتخصصة أن تساعد في تحقيق تكافؤ الفرص وخلق مجتمع أكثر عدالةً.

II.ب.٢. الفرع الثاني

الشمولية في صياغة السياسات وتنفيذها

تعني الشمولية في صياغة السياسات وتنفيذها السعي لدمج مختلف وجهات النظر والأصوات المتنوعة في صياغة وتنفيذ النصوص التشريعية، ويعدُّ إشراك المجتمعات المهمشة والخبراء وأصحاب المصلحة بشكل فعال في عملية صنع القرار أمراً ضرورياً لضمان الشمولية، التي من خلالها يمكن للقوانين أن تعكس بشكل أفضل احتياجات جميع أفراد المجتمع وتؤدي إلى نتائج أكثر فعالية واستدامة[٢].

تحقق الشمولية في صياغة السياسات المتعلقة بالتخصص التشريعي وتنفيذها باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ميزات كبيرة لاسيما عند بتركيزها على التغيير التحويلي، واتباع نهج إدارة الشراكة بين القطاعين العام والمجتمع، واتباع نهج يقوم على سياسات منفتحة ومبتكرة من حيث الوسائل والتنظيم المعقد للاستراتيجيات[٣].

تواجه شمولية صياغة السياسات وتنفيذها صعوبات تتمحور حول القدرة على تنفيذ نهج الشراكة ونشر نهج تعميم السياسات، وفي قبول السياسات التي وضعت بالتشاور بين السياسيين وممثلي المؤسسات الصغيرة والموظفين الحكوميين، فضلاً عن القيود المفروضة على الموارد المالية، وهذه الصعوبات هي ذاتها العوامل الحاسمة في عملية التنمية[٤]، ما

(1) Aktaş, C. B.: Enhancing social justice and socially just pedagogy in higher education through participatory action research, Teaching in Higher Education, Critical Perspectives, Vol. 29, Issue 1, 2024, pp. 159-175, p. 161. Available at: https://doi.org/10.1080/13562517.2021.1966619

(2) Parris, Th. M. and Kates, R. W.: Op. Cit., p. 565.

(3) Silva, A. F.; Hernandez, M. I. S. Carvalho, L. C.: Local Public Administration in the Process of Implementing Sustainable Development Goals, *Sustainability*, Vol. 15, Issue (21), 15263. Available at: https://doi.org/10.3390/su152115263

(4) Chaves-Avila, R. and Gallego-Bono, R.: Transformative Policies for the Social and Solidarity Economy: The New Generation of Public Policies Fostering the Social Economy in Order to Achieve Sustainable Development Goals. The European and Spanish Cases, *Sustainability* 2020, Vol. 12, Issu. 10: 4059. Avialble at: https://www.mdpi.com/2071-1050/12/10/4059

يحتاج نموذجاً للتنمية أكثر مساواة وتشاركية وشمولية واستدامة، ومن شأنه توسيع النطاق الاجتماعي للتنمية[١].

II.ب.٣. الفرع الثالث

تطبيقات عملية لنجاح التخصص التشريعي:

بالنظر للدور الحاسم الذي يلعبه التخصص التشريعي في تحقيق الاستدامة، وجب على الهيئة التشريعية في أي بلد أن تستبق الزمن في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال سن إطار قانوني مستدام لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها، ويمكن تقديم أمثلة واقعية ناجحة قدمتها تشريعات التنمية المستدامة في بلدان عدة منها كندا ومقاطعة كيبيك تحديداً، ومالطا، لكيفية وضع التشريعات المناسبة لتنفيذ التنمية المستدامة في سائر البلدان[٢].

كما أن هناك كثيراً من قصص النجاح التي تعرض الفوائد الاقتصادية للتشريعات المتخصصة بدءاً من حوافز الطاقة المتجددة مروراً بلوائح إدارة النفايات وليس انتهاءً بمنع مسببات التلوث، تثبت-كلها-إمكانية سير الاستدامة والربح جنباً إلى جنب عند سنّ التشريعات المتخصصة، وقد نجحت السويد وكوستاريكا ونيوزيلندا في تنفيذ تشريعات متخصصة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وحماية البيئة ورفع مستويات الرعاية الاجتماعية، إذ أظهرت هذه الدول كيف يمكن للقوانين المستهدفة أن تؤدي إلى تغيرات إيجابية تحسن رفاهية المواطنين[٣]. وربما يمكن للدول الرامية إلى السير في طريق الاستدامة الاسترشاد بتحالف الاقتصاد الدائري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أنشأ عام ٢٠٢١ كمنصة لتبادل أفضل ممارسات الاستدامة وتعزيز التعاون الثلاثي بين المجتمع والقطاع الخاص والحكومة، من خلال زيادة المعرفة والفهم للاستدامة وتسهيل التدريب والمساعدة الفنية لتطوير السياسات العامة للتنمية المستدامة[٤].

---

(1) Millstone, C.: Can Social and Solidarity Economy organisations complement or replace publicly traded companies. In *Social and Solidarity Economy: Beyond the Fringe*; Utting, P., Ed.; Zed Books: London, UK, 2015; pp. 86–99.

(2) Kwaw, E. and Bondzi-Simpson, P. E.: Legislating Sustainable Development: Ghana's Path to Development, 2017, pp. 1-27, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract

(3) Gómez, C. C.: Costa Rica's Sustainability Efforts towards a Circular Economy - Recent Developments, *Circular Innovation Lab*, 2023, available at: https://www.circularinnovationlab.com/post/costa-rica-s-sustainability-efforts-towards-a-circular-economy-recent-developments

(4)) Latin America and the Caribbean launches the Circular Economy Coalition, 2021, available at: https://coalicioneconomiacircular.org/en/latin-america-and-the-caribbean-launches-the-circular-economy-coalition/#

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

لعلَّ من أهم الدروس المستفادة من دراسات الحالة الناجحة للبلدان التي نجحت في توظيف التخصص التشريعي لتحقيق تنمية مستدامة، وجود عدة خطوات مهمة يجب اتخاذها تشريعياً لتوظيف التخصص التشريعي في الوصول إلى الاستدامة، أهمها سنُّ تشريعات تتضمن النص على منع مسببات التلوث، وتأثير ذلك على استخدام الأدوات الاقتصادية المختلفة، وضرورة إقرار توفير إمكانية الحصول على المعلومات البيئية، ومنح الجهات المختصة في الدولة إمكانية التقييم البيئي واتخاذ الوسائل اللازمة لمنع التلوث ومكافحته بشكل متكامل، ومراقبة الأداء الحكومي فيما يتعلق بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وضمان تدفق المواد وإنتاجية الموارد وادارة المياه وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة أسباب التلوث السمعي، وبقية مسببات التلوث العابر للحدود، وضمان حسن إدارة المناطق الساحلية ومنع تلوث الطاقة والهواء، فضلاً عن تشريعات تتعلق بقطاعي النقل والسياحة، وتنظيم عمليات المساعدة البيئية والتنموية[1].

ثانياً: التوصيات:

من خلال العرض المتقدم يمكن رفع التوصيات الآتية أمام أنظار أصحاب القرار:

١: لابدَّ من الركون إلى معياري الكفاءة والاستدامة في تحديد أشكال جديدة للتفاعل بين الثلاثي الفاعل في تحقيق الاستدامة: الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني كشركاء استراتيجيين، وتضمين هذه المعايير في نصوص تشريعية ملزمة.

بيانات لتنظيم مشاكل التنمية الإقليمية، وتحديد مجالات النمو المحتملة تفعيل الموارد الداخلية للأشكال المؤسسية.

٢: لابدَّ أن يركز التخصص التشريعي على حماية الطبيعة المرنة والمستقلة للابتكار الاجتماعي لأنها هي من تساعد على السير في طريق الاستدامة بخطوات صحيحة وثابتة.

٣: كما لابدَّ أن يركز التخصص التشريعي على حماية الابتكار كقوة دافعة لتطوير التعاون والتواصل عبر الحدود وتحفيز تبادل الأفكار والكفاءات والخبرات الجديدة، إذ ينبغي النظر إلى الظروف الاقتصادية الحديثة على أنها من أسباب تحقيق تكامل العلاقات البينية التي تمكن من الاستجابة السريعة للابتكارات التكنولوجية.

٤: ضرورة أن يركز التخصص التشريعي على حماية التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع المشاركين في البيئة الاجتماعية والاقتصادية لغرض تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.

٥: لابدَّ أن ينص التخصص التشريعي على السبل التي تساعد في وضع استراتيجيات التخصص الذكية من أجل التحسين التنموي الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية ذات التأثير السريع طويل الأمد.

(1) Cristian Cuta Gómez: Op. Cit.

٦: لابدَّ أن يركز التخصص التشريعي على حماية المزايا الاجتماعية والجودة والصداقة البيئية للسلع والخدمات ذات الأهمية العامة، والسلامة الاجتماعية الظروف التي تمتاز بها كل دولة عن الأخرى.
٧: لابدَّ أن يسعى التخصص التشريعي إلأى إنشاء مساحات رقمية مشتركة في العالم ككل، بما يسمح باندماج الجميع في المعلومات العالمية.
٨: لابدَّ أن يركز التخصص التشريعي على السماح بإنشاء أنظمة اتصالات تساعد على وضع استراتيجيات التنمية المستدامة.
٩: لابدَّ أن يركز التخصص التشريعي على احترام نتائج الأحداث الاجتماعية العالمية التي تؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية البيئة في العالم ككل.
١٠: وجوب نظر الهيئات التشريعية إلى النصوص المتخصصة على أنها شكل من أشكال تحقيق تكامل العلاقات الدولية تمكن من الاستجابة السريعة للابتكارات التكنولوجية والتطورات العصرية في مجال التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً: العربية:

١. سهى زكي نوري: "المعوقات الدستورية والقانونية للحق في التنمية المستدامة في العراق"، *مجلة دراسات البصرة*، ٢٠٢٣، المجلد ملحق العدد ٤٨ مؤتمر، العدد ١٩٩٤-٤٧٢١، الصفحات (٣١٥-٣٣٤).
٢. د. عبد الباسط جاسم محمد: "مدى إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة القضاء (العراق إنموذجاً)"، *مجلة العلوم القانونية* تصدر عن جامعة بغداد، ٢٠٢٠، المجلد ٣٥، العدد ١، الصفحات (١٧٦-٢١٢).
٣. د. عمرو محمد ناجى نجار: "دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية* تصدر عن جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٣، المجلد (١) العدد (٢)، (٤٨٢-٣٣٨).

ثانياً: غير العربية:

1- Agustian, K.; Pohan A. and Zen. A.: Human Resource Management Strategies in Achieving Competitive Advantage in Business Administration, *Journal of Contemporary Administration and Management*, 2023, Vol. 1, Issus (2), pp. 108-117.
2- Aktaş, C. B.: Enhancing social justice and socially just pedagogy in higher education through participatory action research, Teaching in Higher Education, Critical Perspectives, Vol. 29, Issue 1, 2024, pp. 159-175.
3- Amrit Bidya Ventures LLP: Importance of Environmental Laws, 2023.

4- Arrow, K.; Dasgupta, P.; Goulder, L.; *et al*., Are we consuming too much? *Journal Economic Perspect*ive, 2004, 18 (3), pp. 147–172.
5- Asamani, J. A.; Alugsi, S. A.; Ismaila, H. and Nabyonga-Orem, J.: Balancing Equity and Efficiency in the Allocation of Health Resources—Where Is the Middle Ground?, *Healthcare* (Basel). 2021, Vol. 9 Issu 10.
6- Ashford, N. A. and Hall, R. P.: The importance of regulation-induced innovation for sustainable development. *Sustainability*, 2011, Vol. 3, pp. 270–292.
7- Chaves-Avila, R. and Gallego-Bono, R.: Transformative Policies for the Social and Solidarity Economy: The New Generation of Public Policies Fostering the Social Economy in Order to Achieve Sustainable Development Goals. The European and Spanish Cases, *Sustainability* 2020, Vol. 12, Issu. 10.
8- Clark, R.; Reed, J. and Sunderland, T.: Bridging funding gaps for climate and sustainable development: Pitfalls, progress and potential of private finance, *Land Use Policy*, Vol. 71, 2018, pp. 335-346.
9- Dahlman, C. and Mealy, S.: Obstacles to Achieving the Sustainable Development Goals, Economic obstacles and their impact on achieving sustainable development, UNDP, 2106.
10- Dennis Dijkzeul: The United Nations Development Programme: The Development of Peace?, 1998, *International Peacekeeping*, 5 (4):92-119.
11- Gómez, C. C.: Costa Rica's Sustainability Efforts towards a Circular Economy - Recent Developments, *Circular Innovation Lab*, 2023.
12- Kwaw, E. and Bondzi-Simpson, P. E.: Legislating Sustainable Development: Ghana's Path to Development, 2017, pp. 1-27.
13- Maljean -Dubois, S.: THE EFFECTIVENESS OF ENVIRONMENTAL LAW, European Environmental Law Forum Series, Vol. 3, *Intersentia Ltd*, UK, 2017**.**

14- Marabelli, M.; Zaza, S.; Masiero, S.; Li, J. (Lydia) and Chudoba, K.: Diversity, Equity and Inclusion in the AIS: Challenges and opportunities of remote conferences, 2023.
15- Medina, R.; Tarlock, A.D. Addressing climate change at the state and local level: using land use controls to reduce automobile emissions. *Sustainability*, 2010, Vol. 2, 1742–1764.
16- Méndez-Picazo, M-T.; Galindo-Martí, M-A. and Castaño-Martínez, M-S.: Effects of sociocultural and economic factors on social entrepreneurship and sustainable evelopment, *Journal of Innovation & Knowledge*, Vol.6, Issue (2), 2021, pp. 69-77.
17- Mensah, Justice: "Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review". *Cogent Social Sciences*. 2019. Vol. 5, Issu.1.
18- Millstone, C.: Can Social and Solidarity Economy organisations complement or replace publicly traded companies. In *Social and Solidarity Economy: Beyond the Fringe*; Utting, P., Ed.; Zed Books: London, UK, 2015; pp. 86–99.
19- Mollenkamp, D. Th.: Social Justice Meaning and Main Principles Explained, ECONOMY, ECONOMICS, 2014.
20- Parris, Th. M. Ponce, Aldo F.: Explaining the allocation of legislative specialization, *Japanese Journal of Political Science*, Vol.24 (4), 2023, pp. 391-408and Kates, R. W.: CHARACTERIZING AND MEASURING SUSTAINABLE DEVELOPMENT, *ANNUAL REVIEW OF ENVIRONMENT AND RESOURCES*, Vol. 28, 2003, pp.559-586.
21- Peter, M.; Mooney, V. H. A.; Lubchenco, J. and Melillo, J. M.: Human domination of earth's ecosystems, 1997, *SCIENCE*, Vol. 277 (5325), pp. 494-499.
22- Ponce, Aldo F.: Explaining the allocation of legislative specialization, *Japanese Journal of Political Science*, Vol.24 (4), 2023, pp. 391-408.
23- Seto, K. C.; Güneralp, B. and Hutyra, L. R.: Global forecasts of urban expansion to 2030 and direct impacts on biodiversity and carbon pools, 2012, *Proc Natl Acad Sci USA*, 109 (40), pp. 16083–16088.

24- Silva, A. F.; Hernandez, M. I. S. Carvalho, L. C.: Local Public Administration in the Process of Implementing Sustainable Development Goals, *Sustainability*, Vol. 15, Issue (21).
25- Tilman, D.; Balzer, Ch.; Hill, J. and Befort, B. L.: Global food demand and the sustainable intensification of agriculture, 2011, *Proc Natl Acad Sci USA* 10 (50), pp. 20260–20264.
26- Tretyakova, E. V.: Sustainable Development Legislative Initiative, Advances in Economics, *Business and Management Research*, Vol. 156, Conference: 2nd International Scientific and Practical Conference on Digital Economy (ISCDE 2020), pp.595-598.
27- Wiley, L. F.; Yearby, R.; Clark, B. R. and Mohapatra, S.: The Social Determinants of Health, Health Disparities, and Health Justice, *Journal Law Med Ethics*. 2022; 50 (4): 641–649.

٢٨- التقارير الدولية:

29- Latin America and the Caribbean launches the Circular Economy Coalition, 2021.
30- United Nations General Assembly (1987). Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future Archived 31 March 2022 at the Way Back Machine. Transmitted to the General Assembly as an Annex to document A/42/427 – Development and International Co-operation: Environment.

ثالثاً: النصوص القانونية:

١- قانون حماية وتحسين البيئة العراقي النافذ رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.
٢- قانون حماية البيئة الهندي لعام ١٩٨٦.